الجزائرُ أمامَ التنافسيّة العالَميّة في مجال الماليّة الإسلاميّة

ماحي سعاد
رسالة ماجستير نوقشت بجامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس – كلية العلوم الاقتصادية بتاريخ
٢٠١٤/٦/٢٣ م بإشراف الأستاذ الدكتور لبيق محمد بشير

سلّطت هذه المذكّرةُ الضوءَ على اهتمام غير مسبوق بالمالية الإسلامي؛ حيث تتنافس كُبرياتُ العواصم العالمية على غرار لندن، باريس وكوالالمبور حول هُوية العاصمة العالمية للتمويل الإسلامي.

تعرّض البحثُ لتجربة أربع وأربعينَ دولة إسلاميّة وغير إسلامية، مع التركيز على حالة الجزائر ومعرفة أسباب تأخُّر تنافسية البلد في هذا المجال مقارنةً بباقي دول العالم. ولهذا الغرض تمّت دراسةُ التنافسية بين المالية التقليدية الممثّلة بالبنك التقليدي "البنك الوطني الجزائري"، وبين المالية الإسلامية الممثّلة في البنك الإسلامي "بنك البركة الجزائر"، ثمّ تنافسية المالية الإسلامية الجزائرية "بنك البركة الجزائر" والخارجية الممثّلة في "البنك البريطاني الإسلامي" مع التركيز على: نوعية الخدمات المقدمة، الشبكة التكنولوجية، التمرّكز الجغرافي، الكفاءة البشرية.

أهمُّ النتائج التي تمَّ التوصّلُ إليها الباحثُ هي كالآتي:

أولاً: النتائجُ المتعلّقة بالجانب النظريّ:

تُبيِّن الدراسةُ أنّ الاهتمامَ بالمالية الإسلامية يعودُ إلى كونها بديلاً أخلاقيّاً واجتماعيّاً؛ فهي تتميّز بالنظرة الشمولية وهذا راجعٌ لمصدرها الرَّبَّانيّ، هذا ما تفتقده الماليةُ التقليدية. فازداد الاهتمامُ بالتمويل الإسلاميّ كنتيجة أو كأثر من آثار أزمة مالية ٢٠٠٨ م بعدما أثبتت المؤسساتُ المالية الإسلامية جدارتها فكانت الأقلَّ تأثراً بالأزمة. وكنتيجة لازدياد الاهتمام بالتمويل الإسلاميّ، انفتح العديدُ من الأنظمة على المستوى العالَميّ بهدف استقطاب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، فحرص العديدُ من الدول على تهيئة البيئة التنظيميّة والقانونيّة لتسهيل المسار التطبيقيّ للتمويل الإسلاميّ، ومن نتائج هذا الاهتمام أيضاً الاعتراف الأكاديميّ الواسع الذي حقّقه هذا التمويل، فخصّصت له برامج تدرسها كُرياتُ الجامعاتَ العالمية على غرار جامعة هارفارد وبنسلفانيا الأمريكيتَين، وجامعة كنت وبرمنجهام البريطانيتين.

ثانياً: النتائجُ المتعلّقة بالجانب التطبيقيّ:

يقدِّم البنكُ الوطنيُّ الجزائريُّ خدماته على مستوى ٤٨ ولاية، أي نسبة التغطية تبلغ ١٠٠٪، في حين نجد أنّ بنك البركة موجودٌ في ١٧ ولاية فقط، وتبلغ نسبة التغطية ٣٥٪، مما يُفسِّر ضَعف تنافسية المالية الإسلامية الممثّلة ببنك البركة.

تعتمدُ طريقةُ تقديم الخدمات في المصارف التقليدية والإسلامية على الطرق التقليدية باستثناء بعضها؛ لهذا يبقى المصرفان بعيدَين كلَّ البُعد عما هو معمولٌ به في مجال التكنولوجيا الحديثة.

لا تتوفّر الجزائر على هيئات أو مؤسسات تدريبية تُعنى بالتأهيل في المالية الإسلامية، هذا ما يدعّم القولَ بضَعف تنافسية المالية الإسلامية بالجزائر.

البنكُ البريطانيُّ الإسلاميُّ يمتازُ بارتفاع مستوى خدماته؛ حيث يعتمد في تقديمها على التكنولوجيا الحديثة بما فيها الإنترنت المصرفيُّ، والهاتف المصرفيُّ إذ هذه الخدماتُ هي مؤهلةٌ في الوقت الراهن لتقديم خدمة بنكية عالية الجودة وإمكانِ الحصول عليها في أيّ وقت.

تتوفّر بريطانيا على عدد لا يُستهان به من المؤسّسات المتخصّصة في تقديم دورات تدريبية في مجال المالية الإسلامية، أبرزها Center of Excellence for Professional Training in Islamic Finance.

التوصياتُ:

- مع تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية وخاصّة من طرف مجتمعات غير إسلامية، يتطلّب الأمرُ وجودَ لجانِ فتاوى شرعية تكون ذاتَ مصداقية عالية للنظر في هذه المنتجات التي يتمُّ تقديمُها في هذه المجتمعات، ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.
- ضرورةُ التأكيد على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية حتى تضمن المؤسسات المالية الإسلامية مصداقيتَها. إن سَنَّ تشريعات وتنظيمات خاصّة بصناعة المالية الإسلامية من طرف السلطات الرقابية والإشرافية في الدول الإسلامية وبصفة خاصّة الجزائر، أصبح مطلباً مُلحّاً حتى تقوم هذه الصناعةُ بالأدوار المنوطة بها في التنمية.
- يُعتبَرُ تعطُّ المواطنِ الجزائري لخدمات مالية إسلامية أهمَّ حافز للجزائر للنهوض بهذا القطاع الحسّاس، عن طريق سَنِّ قوانين تنظِّم العملَ المالي الإسلامي والتي من شأنها أن تسمح لدخول المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية، أو حتى السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع أو نوافذ متوافقة مع الشريعة.
- ضرورةُ استفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كالتجربة الماليزية، التي وفّرت كلَّ شروط النجاح خاصّة الإطار القانونيّ، وتكون الاستفادة من خلال الشراكة مع ماليزيا، وفتح المجال أمام بنُوكها الإسلامية لتنشَط بها، وعدم تقييدها بقاعدة ٥١/٤٩ بالمائة التي تضبِط الاستثمارَ الأجنبيّ في الجزائر.